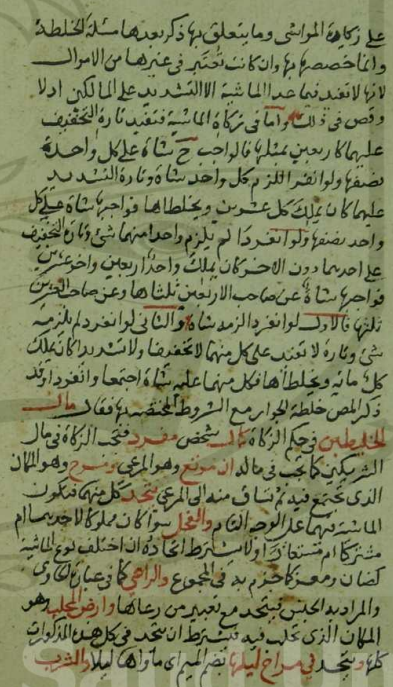


على زيادته الموائى وما يتعلق بها ذكره بعد مسألة الخلطة
 وانما خصصها به وان كانت تعتبر في غيرها من الاموال
 لانها لا تعدن فيما عد الماشية الا لشدة تد على المال لكن ادلا
 وقص في ذلك وما في زيادة الماشية فتعد ثارة التحفيف
 عليها كما رعين بمثلها فالواجب سبها على كل واحدة
 نصف ولو انضرا للزوم كل واحد يشاة ثارة الشد بد
 عليها كان يملك كل عشرون ويخلصها فواجب سبها على كل
 واحد نصف ولو انضرا لم يلزم واحدا منهما شي وكان الخنزير
 على احدهما دون الاخر كان يملك واحدا رعين واخر عشرون
 فواجب سبها على صاحب الاربعين ثلثها وعن صاحب العشرين
 ثلثها فالاربعون لو انضرا الزم سبها والثاني لو انضرا لم يلزم
 شي وثارة لا تعدن على كل منهما لا تحقضا ولا شدة ودان يملك
 كل ما يه ويخلصها فكل منهما عليه سبها واحتمعا وانضرا ارتد
 ذلك المص خلطة الجوارح الشروط المحققة في هذا **فصل**
المالين في حكم الزكاة **قال** شخص **فد** فتح الزكاة في حال
 الشرب يكون كما يجب في حاله ان **منوع** وهو المبيع **فد** وهو المالك
 الذي يفتح فيه في ساق منه الى المبيع **فد** كل منهما فتكون
 الماشية قوما على الوجه الذي **والفعل** سواء كان مملوكا لا جرمه ام
 مشركا ام مستقرا او لا شرط اعادة ان اختلف نوع الماشية
 كسان ومعد كما حرم به في الجوز **والراعي** كما في صباغ الكرم
 والمراد به الحرس فيجوز من تعبدها وارضها **فد** وهو
 المالك الذي يملك فيه في شرط ان يحد في كل هذه الذوات
 كذا **فد** في **مراعي** **فد** تضم الجرم ما راعها ليلها **فد**

اي



Copyright © King Saud University